على هامش الحلقة النقاشية حول التحديات السكانية في اليمن

عدد من المشاركين من أعضاء لجنتي الصحة والسكان بمجلسي النواب والشورى وقيادة العمل السكاني يتحدثون لـ 14 أكتوبر

المشكلة السكانية في اليمن معقدة وتستدعي تضافر كل الجهود ومناقشتها بترو وعقلانية

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان نهاية الأسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء حلقة نقاشية حول التحديات السكانية في اليمن وتعزيز دور مجلسي النواب والشورى في دعم تنفيذ أهداف السياسية السكانية.

صحيفة(14أكتوبر) التقت على هامش الحلقة النقاشية بعدد من المشاركين من أعضاء لجنتي الصحة والسكان بمجلسي النواب والشورى وقيادات العمل السكاني واستمعت إلى آرائهم حول موضوع الحلقة النقاشية.. وإلى التفاصيل:

مناقشة القضية السكانية مع المتخصصين في مجلسي النواب والشورى سيسهم في الخروج برؤية موحدة لمواجهة التحديات

السياسة السكانية المتوازنة هي أحد الحلول اللازمة للتنمية

صنعاء / بشير الحزمي

د. سمير خيري

د. عبد الباري دغيش

د. أحمد محمد مكي

د. أحمد علي بورجي

مطهر أحمد زبارة

الدكتور/ سمير خيري عضو مجلس النواب مقرر لجنة الصحة والسكان بالمجلس تحدث وقال: أنا سعيد جداً أن يكون لنا حضور في هذا اللقاء ويعتبر هذا اللقاء هو الأول من نوعه منذ مزاولتي لمهامي كعضو في مجلس النواب أي منذ أربعة عشر عاماً، وكذا نطمح أو نتأمل كثيراً أن يكون لنا لقاءات مثل هذه فقد اقتصرت في الفترة السابقة على لقاءات محددة بيننا كلجنة الصحة وبين المجلس الوطني للسكان وقطاع السكان بوزارة الصحة، وطبعاً هناك الكثير من القضايا والهموم سواء كانت في جانب القطاع الصحي أو في جوانب أخرى لها علاقة بالقضايا السكانية مثل الفقر والبيئة والهجرة والشباب والتوزيع الديموغرافي، إضافة إلى القضايا الصحية المختلفة مثل تنظيم الأسرة أو تأثير بعض الحالات المرضية على فئة الشباب وعلى فئة كبيره في المجتمع مثل أمراض الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض التي قد تكون لها علاقة بمسألة القضايا السكانية.

وأضاف أن مثل هذه الجلسات أو اللقاءات يتم الإطلاع من خلالها على رؤية متكاملة بين الجهات الثلاث والاستفادة من الخبرات المتخصصة الموجودة، إضافة إلى الخبرة الفنية المتميزة الموجودة لدى الإخوة في المجلس الوطني للسكان ولتدارس كافة المشاكل والمعوقات والصعوبات والخروج برؤية موحدة نعمل جميعاً على الانتقال بها إلى حيز التنفيذ.

وأوضح أن دور البرلمان دور داعم لكل التوجهات والإستراتيجيات والسياسات الصحية والسكانية أولاً في مجال إصدار التشريعات واستكمال بقية التشريعات الخاصة بالكثير من القضايا سواء كانت في مجال الطفولة أو في مجال قانون الأحوال الشخصية الذي له علاقة بمسألة زواج الصغيرات أو بعض القضايا التي لها علاقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والزامية الفحص قبل الزواج، إضافة إلى أن هناك قانوناً لا يزال عالقاً في المجلس هو قانون الأمومة المأمونة الذي تقدمت به لجنة الصحة بصفة شخصية، إضافة إلى قانون سابق تقدمت به أنا شخصياً هو قانون الصحة العامة وفيه الكثير من القضايا التي لها علاقة بالبيئة وبصحة الأم والطفل وكل القضايا الموجودة في هذا القانون أو في القانون الذي نحن الآن بصدده سيكون لها دور في معالجة الكثير من القضايا السكانية، إضافة إلى تحريك بعض القضايا الموجودة في داخل بعض مشاريع القوانين الموجودة في المجلس خلال الفترة القادمة إن شاء الله، ونعول على الزملاء من أعضاء مجلس النواب سواء كانوا في لجنة الصحة أو في غيرها من اللجان، ونأمل من الإخوة في المجلس الوطني للسكان أن يقيموا ورش عمل مشتركة القصد بها التعريف بالقضايا السكانية بكافة اتجاهاتها لتنوير الإخوة من أعضاء مجلس النواب من غير المتخصصين حتى يكونوا دعماً وعوناً أثناء ممارستهم في الجانب التشريعي أو في الجانب الرقابي ودعم وزارة الصحة قطاع السكان وكذلك المجلس الوطني للسكان.

مشكلة صعبة

أما الدكتور/ عبدالباري دغيش – عضو مجلس النواب عضو لجنة الصحة والسكان بالمجلس فقد تحدث من جهته وقال: في اعتقادي الشخصي أن المشكلة السكانية في اليمن مشكلة صعبة وتستدعي بالفعل تضافر كل الجهود سواء في السلطة التنفيذية أو في السلطة التشريعية أو في مجلس الشورى أيضاً كهيئة استشارية تقدم الرأي المتخصص في ما يتعلق بالتصدي للتحديات السكانية، التحديات السكانية في الحقيقة كبيرة، فخلال خمس عشرة سنة مضت أزداد عدد سكان الجمهورية اليمنية وهذا يشكل تحدياً كبيراً في ظل محدودية الموارد المتاحة، ونحن ننظر إلى أن النفط كمصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة يتضاءل سنة إثر أخرى وكذلك بالنسبة للموارد البيئية تعتبر أيضاً محدودة، ونحن في الجمهورية اليمنية نعاني من شحة وندرة المياه وبالتالي يجب أن نفكر ملياً في مسألة تنظيم الأسرة وفي مسألة استشراف المستقبل وصناعة المستقبل عبر الدراسات وعبر إدراج المكون السكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك مراعاة هذه الأمور في الجوانب الاستثمارية فيجب أن نستثمر في الإنسان وأن نستثمر في التعليم وفي الصحة وهذا أمر يمكن أن يساعد على تجاوز هذه التحديات، ونعلم أن الجمهورية اليمنية وقعت اتفاق الألفية التنموية بأهدافها الثمانية، والهدف الأول هو مكافحة الفقر والحد من الجوع وللفقر أيضاً مقاييس وربما مقاييسه في الجمهورية اليمنية صعبة للغاية، لكن يجب الاعتراف بأن نسبة الفقر في الجمهورية اليمنية كبيرة، وربما تتجاوز الـ 30 ٪ وهذا تحد كبير ونسبة البطالة مرتفعة وهذا يستدعي أيضاً خططاً تنموية اقتصادية تكفل توفير فرص العمل .

وهكذا الأمر بالنسبة للتعليم، فالتعليم هو استثمار في الإنسان فعندما يكون أطفالنا اليوم على قدر من التعليم وعلى قدر من جودة التعليم يمكن لنا الحديث عن المستقبل مشرق، أما إذا كان هناك نسبة عالية من الأمية وأيضاً نسبة عالية من أطفالنا الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة فالمسألة بالفعل تستدعي الاهتمام من كل الجهات من أجل دعم اتجاه تعليم الأطفال وإلزامية التعليم الأساسي للجميع وبالأخص تعليم الفتاة لأنه وجد أن تعليم الفتاة له انعكاسات إيجابية في خفض المؤشرات الصحية الخاصة بوفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة وهذه المؤشرات بالمقارنة مع دول الجوار. مؤشراتنا للأسف الشديد تستدعي منا أن نفكر ملياً وأن نتبع سبل الحكم الرشيد والحوكمة في إدارة الموارد المتاحة وتوظيفها التوظيف العقلاني الرشيد، أيضاً بالنسبة لدخل الفرد، وكل هذه الأمور تستدعي منا في مجلس النواب الإصلاحات التشريعية والرقابة على تنفيذ البرامج الحكومية واستغلال الموارد المتاحة.

وبكل أمانة وبكل صراحة نحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والمجلس الوطني للسكان منذ عام 1990م ونقدر الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لكن تظل كل هذه الإمكانات محدودة مقارنة بالتحديات، فالتحديات كبيرة وتستدعي ان نرتقي إلى مصاف هذه التحديات فالقضية السكانية ليست قضية ترف أو قضية يمكن أن تخضع للأهواء أو للمصالح الحزبية هي تحديات وطنية أمام الجميع وبالتالي الأمر يستدعي أن تناقش هذه المسألة بترو وبعقلانية وبحرص لحل المعضلات وتجاوز هذه التحديات.

أكبر تحد

من جانبه قال الدكتور/ أحمد محمد مكي – عضو مجلس الشورى مقرر لجنة الصحة والسكان بالمجلس إن المشكلة السكانية هي أكبر تحد بالنسبة لليمن بجانب مشكلة القات والمياه ومشاكل أخرى فهناك زيادة سكانية سنوية من 700 800- ألف نسمة فكيف ستؤكلهم وتدرسهم وتوفر لهم خدمات في الصحة وغيرها وإمكانيات اليمن الكل يعرف أنها شحيحة ولذلك لابد أن نعي أن السياسة السكانية المتوازنة هي أحد الحلول اللازمة للتنمية، ولذلك كان الأخ/ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى مهتماً بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً ولذلك نحن كل سنة أو سنتين في لجنة الصحة والسكان في مجلس الشورى نتكلم عن السياسة السكانية ما هي أبعادها وما هي مخاطرها وما هي المشاكل التي نعاني منها حتى نستطيع أن نحلها ومنها كيفية تنظيم الأسرة والسياسة السكانية السليمة في اليمن فلذلك يجب أن يعي الجميع أن هذا واجب عام على الناس كلهم وكل واحد يعمل ما يقدر عليه لكن تنظيم الأسرة اعتبره واجباً لأنه عندما يكون معاشك عشرين ألفاً فبالكاد تستطيع أن تعول واحداً أو أثنين فكيف إذا كان معاشك عشرين ألفاً وعندك ستة أو سبعة أطفال فمن الصعب أن تعولهم وتربيهم وتدرسهم وتهتم بهم، ولذلك كل واحد لابد أن يتحمل مسؤليته بحيث لا يحدث لليمن انفجار سكاني يضر بأمنها واستقرارها واقتصادها.

قضية مجتمعية

أما الدكتور/ أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان فقد تحدث بدوره وقال: إن عقد هذه الحلقة النقاشية هو لمناقشة قضايا السكان والتنمية وتحديات المستقبل ونحن نناقش أيضاً التقرير المقدم للمجلس الوطني للسكان في دورة أغسطس الماضي وبكل شفافية يتم طرح القضايا والمعوقات للقضية السكانية باعتبار أن مساهمة الدولة إلى جانب مساهمة المانحين يجب أن تزداد لدعم القضية السكانية ذات الأهمية بمكان خصوصاً لما نلاحظه من انعكاسات على القضايا السكانية وعلى قضايا السلوك والتربية وقضايا الفقر والإرهاب وقضايا مجتمعية مثل قضايا البيئة وهي الآن تناقش في مجلس النواب مثل سن الزواج المبكر وحقوق الطفل وبالتالي نحن بهذا النقاش نريد أن نتقدم بالقضية السكانية إلى التطبيق لقرارات المجلس الوطني للسكان وقرارات مجلس الشورى وأيضاً التنفيذ على مستوى الواقع الوطني لأن لدينا الكثير من الأدبيات ولكن ينقصنا الاستثمار والدعم للقضايا السكانية بشكل كاف خصوصاً وأن العنصر الأجنبي قد تراجع كثيراً عن دعم القضية السكانية وانتبه لقضايا أمنية لكن القضية السكانية هي قضية أمنية وهي قضية غذاء وقضية مجتمع وقضية تربية أولادنا وقضية أجيال المستقبل وكذلك هي قضية التحاق بالتعليم وقضايا بيئية وقضايا شباب والقضية السكانية هي قضية القضايا.

مواجهة التحديات

* ويقول الأخ/ مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجس الوطني للسكان لقد سعينا من خلال عقد هذا اللقاء إلى تعزيز التعاون والشراكة مع مجلسي النواب والشورى من أجل مواجهة التحديات السكانية التي تواجهها بلادنا بصورة عامة والتي تؤثر سلبياً على عملية التنمية في بلادنا، حيث تسعى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وبصورة دائمة من خلال لقاءات مختلفة مع مختلف فئات المجتمع اليمني إلى إعطاء رؤية مستقبلية حول خطورة المشكلة السكانية وأبعادها وتأثيراتها المختلفة على عدد من القطاعات التنموية وأيضاً نهدف إلى تعزيز الوعي لدى قيادة المجتمع والمخططين ومتخذي القرار والباحثين حول علاقة السكان بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسعى من خلال ذلك إلى دعم السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها والتنبيه إلى أهمية المكون السكاني عند وضع الخطط والبرامج المختلفة.

المجلس الوطني للسكان
إشراف/ الأمانة العامة

دور التعليم في نشر التوعية السكانية

أمين عبدالله إبراهيم

يعتبر استثمار التعليم في أي مجتمع أمراً مهماً وضرورياً لتنمية المجتمع حيث يعتبر العائد الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن هذا الاستثمار أفضل أنواع رأس المال وأغلاها قيمة.

ويمكن أن نطلق على التعليم أنه استثمار قومي فهو يحول رأس المال البشري إلى عنصر من العناصر المهمة في عملية التنمية والإنتاج المادي للثروة.

ونظراً لأهمية دور التعليم في تحقيق التنمية وتطوير المجتمعات فإن عدداً كبيراً من العلماء ومفكري الاقتصاد وفلاسفته قد تناولوه بالدراسة كعامل أساسي في دفع عجلة التنمية في المجتمعات المختلفة،وقد أوردوه ضمن نتائج أبحاثهم ودراساتهم وآرائهم المختلفة،وخلصوا إلى أن التعليم في أي مجتمع يعتبر مرآة صادقة تعكس وتعبر عن تقدمه أو تخلفه،كما يعتبر عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية،ومفتاحاً رئيسياً من مفاتيح ازدهار المجتمع،حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدراته الذهنية وإمكانياته على التفكير السليم والمنطقي،وإمكانات إبداعه بما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية في مجتمعه.

ومن جهة أخرى تطور التعليم في المجتمع لابد وأن يجد انعكاسه بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجال السكاني،فالأسرة المتعلمة أقل خصوبة من الأسرة غير المتعلمة،والالتحاق بالمدارس والجامعات هو واحد من الأسباب التي تعمل على تأخير سن الزواج لكل من الذكور والإناث. الأمر الذي يترتب عليه انخفاض معدل الخصوبة ومتوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة،كما أن التعليم عادة ما يدفع بالأسر إلى اتباع الوسائل الصحية في حياتها اليومية،الأمر الذي يؤدي إلى خفض الوفيات عامة ووفيات الأطفال والرضع خاصة،فإن خفض الخصوبة إنما يعني تعديلاً جوهرياً في بنية التركيب العمري والنوعي للسكان،وبالتالي في تركيبهم الاقتصادي خاصة في نسبة الإعالة.

وكون التعليم واحداً من المفاتيح الأساسية للإصلاح السكاني والاجتماعي والاقتصادي في مختلف المستويات،ونظراً للمردودات الإيجابية العديدة والكبيرة الأكيدة التي يحققها فقد رأى عدد كبير من العلماء والمختصين والمهتمين بقضايا السكان والتنمية ضرورة استغلال التعليم ومراحله المختلفة في عملية التوعية السكاني ،وهو ما عمدت إليه بالفعل الكثير من الحكومات والدول وخصوصاً التي تواجه مشكلات سكانية معينة فعملت على إدراج مادة دراسية تسمى (مادة التربية السكانية) ضمن المناهج الدراسية إيماناً منها بأن هذا الإجراء يعد الأسلوب الأمثل والأجدر لضمان نجاح عملية نشر وتعزيز الثقافة السكانية والوعي السكاني في أوساط طلاب وطالبات المدارس والجامعات فمن خلال هذه المادة نستطيع تنمية معارف ووعي الشباب بالأمور السكانية والمشاكل المتعلقة بها والعوامل التي تؤثر وتتحكم في ظاهرة النمو السكاني،وعلاقة اتجاهات النمو بموارد البيئة وإمكاناتها ونوعية البشر وقدرتهم على استثمار موارد بيئتهم بالإضافة إلى تكوين اتجاهات عقلية وسلوكية بالنسبة للإنجاب بحيث تكون حياة الأسرة متوازنة بين حجمها ومواردها بما في ذلك مصلحة الأسرة والمجتمع وكذلك إكساب الشباب مهارة التخطيط واتخاذ القرار في الوقت المناسب في الأمور السكانية لتحقيق التوازن المطلوب بين الموارد والحاجات إنقاذاً للبشرية من أخطار الانفجار السكاني.

وصدق المثل القائل «التعليم في الصغر كالنقش على الحجر».

الرجل والصحة الإنجابية

د . فهد محمود الصبري

كثيراً ما تحدثنا عن أهمية تشارك الأسرة في كثير من القرارات المتعلقة بحياتها ومستقبلها والانتقال من الفردية في اتخاذ القرار داخل الأسرة وتزداد قناعتنا كل يوم بأهمية ذلك من خلال ملاحظاتنا اليومية على كثير من المؤشرات وخصوصاً في ما يتعلق بتنظيم الأسرة بشكل خاص والصحة الإنجابية بشكل عام حيث انه حتى الآن لا زالت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وكذلك ممارسة السلوك الإنجابي الصحيح ضعيفة جداً مقارنة بالجهود والبرامج التي يتم تنفيذها لرفع تلك المؤشرات فأكثر الأسباب إعاقة للتقدم في هذا المجال هو عدم مشاركة الرجل بفعالية في ذلك بالإضافة إلى ظروف اتخاذ القرار في ما يتعلق باستخدام خدمات الصحة الإنجابية فغالباً ما يعتبر الرجال موضوع الصحة الإنجابية قضية خاصة بالنساء فقط ومربوطة بالحمل والولادة والإرضاع أي الأمور المتعلقة بالتكوين الجسدي للمرأة.

إن هذه المواقف والسلوكيات للرجال تتأثر إلى حد بعيد بالتنميط المجتمعي لمعنى الرجولة ففي مجتمعاتنا والعديد غيرها تعني الرجولة التصلب والقسوة والتعاطي بالأمور السياسية والاقتصادية لا العائلية أو المنزلية كقيادة الأسرة وإعالتها وتفضيل الرغبات الشخصية على مصلحة الأسرة والصلابة والإقدام وعدم الانصياع للعواطف والأحاسيس في العلاقة الزوجية وهذا التنميط يؤدي إلى وجود خلل في العلاقة الزوجية ويلغي دور الزوج في كافة شؤون أسرته.

فهو كزوج وأب يتطلب منه متابعة حمل زوجته وعند ولادة طفله المشاركة الفاعلة في تربية الأطفال والارتباط معهم بعلاقة وثيقة والتعاون مع الزوجة والتفهم لاحتياجاتها الصحية والمراحل التي تمر بها ودعمها لتحقيق طموحاتها وممارسة تنظيم الأسرة والسعي للحصول على المعلومات الصحية الدقيقة الخاصة بموضوع العقم الذي يصيب الرجال والنساء وإجراء الكشف والاعتراف بمسؤوليته عن تحديد نوع الجنين حتى يتجنب الأعباء الأسرية المترتبة على تكرار الحمل لانتظار المولود الذكر وكذا المشاركة في المهام المنزلية و مشاركة الزوجة في القرارات التي تتعلق بشؤون الأسرة والأطفال.

ولأجل الوصول إلى دور فاعل لمشاركة الرجل في الصحة الإنجابية فانه لابد من توفر الخدمات الصحية وتشجيع مرافقة الرجل لتلقي الخدمات الصحية وكذلك العمل على تغيير المفاهيم الخاطئة والصورة النمطية لكل من الذكر والأنثى والمساهمة في تنفيذ البرامج لتشجيع الرجال في تبني سلوكيات ايجابية لقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية

غسل اليدين وصحة الأسرة

إعداد / وهيبة العريقي :

نظافة اليدين من البديهيات وينظر إليها البعض بسخرية وكأنها لا تستحق أي ذكر أو تستدعي نصحاً بأي حال مع أن ديننا دعانا وحثنا عليها في ما روي من أحاديث شريفة ومنها قول المصطفى (صلى الله عليه وسلم) :« إذا قام أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً « وقد كان النبي (صلى الله عليه وسلم) عظيم الحرص على غسل يديه فلا يأكل حتى يغسلهما.

للأسف لا يعير الكثيرون اهتماماً كافياً بغسل اليدين بعناية بالماء والصابون والبعض لا يعتني حتى بنظافة وتقليم أظافره.

والأمر خطير من الناحية الصحية ففي أجزاء على الأسطح المختلفة والأشياء لا تتجاوز مساحتها مساحة رأس الإبرة تكمن مئات الآلاف من الجراثيم فكيف بالعدد الهائل منها الذي يعلق بأيدينا باستمرار وقد لا مست الأسطح والأشياء وصافحت أيدي الناس؟

ولسنا هنا بصدد المبالغة ففي دراسة علمية أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية لوحظ انتشار آلاف البكتيريا والجراثيم على اليدين غير النظيفة ومواد عضوية وغير عضوية تختلف باختلاف طبيعة الشخص ووظيفته.

لوحظ – ايضاً – تمركز أنواع معينة من البكتيريا كالعنقودية والبكتيريا السبحية في ثنايا الجلد وبين الأصابع.

كما تبين أن الطفيليات وبيوض معظم اليدان المعوية تستر تحت الأظافر بينما تحتل أنواع من الفطريات الممرضة المواضع المحيطة بها وتحتها.

مع الأسف لا تجري العادة لدى الكثيرين في إعارة الاهتمام الكافي بغسل اليدين بالماء والصابون قبل وبعد الأكل وبعد قضاء الحاجة وقبل تحضير الطعام أو لمسه وعند إطعام الأطفال ولا تزال تشيع في المجتمع عادة سلبية غاية في السوء في العزائم والولائم وهي الغسل المشترك للأيدي من إناء واحد.

بينما نسبة ليست بقليلة من الناس يقرنون الماء بالصابون عند غسل اليدين دون أدنى عناية بفرك كل المواضيع فيها وبين الأصابع وتحت الأظافر أو أنهم يكتفون بغسلها بالماء فقط.

أما من لا يفرطن بأظافرهن الطويلة ويهملن نظافتها جيداً ثم يزاولن تحضير الطعام وإطعام الأطفال فلا شك أن هذا ما يزيد الطين بلة. حيث تتردى الأوضاع الصحية في العائلة ويشيع بين أفرادها الإسهال خصوصاً عند الأطفال وإذا عولجوا منها عاودت الظهور مجدداً من حين لآخر.

وعلى ما يبدو غاب عنهن أن مواضع على الجلد وبين الأصابع وتحت الأظافر- لا سيما إذا كانت طويلة تؤوي ما لا يحصى من الجراثيم والميكروبات ويمكن أن تعلق بها بيوض طفيليات متحينة الفرصة لغزو جسم الإنسان متى وضع يده في فمه أو لامس طعاما فتنتقل بذلك إلى حاملها وللأشخاص الآخرين.

ولن نذهب بعيداً ففي المجتمع من حولنا يشيع الإسهال والنزلات المعوية والإصابة بالديدان المعوية ونجدها أكثر شيوعاً عند الأطفال كونهم الأسوأ اهتماماً بنظافة اليدين بمعزل عن المتابعة والنصح من قبل الوالدين في حين أن مناعتهم أقل كفاءة ضد الأمراض إذا ما قورنوا بالكبار فكلما كان الطفل اصغر سناً كانت قابليته للعدوى والإصابة بالأمراض أسرع وأشد خطورة.

فكم خلناها اموراً هينة في نظرنا ونلنا منها ولو بعد حين المتاعب والعناء.

وهلا تساءلنا ماذا لو كان الثمن صحتنا ؟ أو صحة أطفالنا؟

لا شك في أننا لن ندخر وقتاً لنكشف الإجابة مع القليل من التفكير وسنجد أننا أمام خيارين أما أن نسلك مسلك النظافة ونعتني بنظافة اليدين وتقليم الأظافر وغسل اليدين قبل وبعد الأكل وعند الخروج من الحمام وقبيل لمس الطعام أو إطعام الأطفال أو نأنس بالكسل ويهيمن علينا الإهمال ثم لا يلومن احدا إلا نفسه!.

الجيل الجديد المتحرر من كل عقد ورواسب الماضي الإمامي والاستعماري والتشطيري هو قوة الحاضر وعماد المستقبل

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية